الحكومة تناقش ملف الدعم وتعد بتلافي الثغرات وتصويبها

وزير الإدارة المحلية: زيادة ١١٧ معملاً عن العام الماضي في المدن الصناعية

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس استكمال تنفيذ مراحل مشروع الإصلاح الإداري والإسراع بتسمية المديرين العامين والمركزيين وفق الترشيحات والشروط المحددة وبما يحقق العدالة الوظيفية أمام الجميع ويضمن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مع إعطاء معاوني الوزراء الصلاحيات المطلوبة للقيام بالأدوار المنوطة بهم بما يسهم في رفع مستوى العمل والأداء.

ولفت خلال جلسة المجلس الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسته إلى ضرورة تعزيز العمل مع شركاء التعاون الدولي ومتابعة تنفيذ المشروعات المشتركة وتذليل العقبات أمامها بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

وناقش الآليات المطروحة لحل موضوع النقل الداخلي وزيادة وسائط النقل الجماعي وكذلك متابعة ما تم التوصل إليه في ملف إعادة هيكلة الدعم وضمان إيصاله إلى مستحقيه وتلافي الثغرات وتصويبها واستثمار جزء من الوفورات في تحسين واقع الخدمات ومنها النقل مع التأكيد على بناء قاعدة بيانات واضحة في القطاعات كافة.

واستعرض المجلس مراحل العمل في تنفيذ المقاسم بمنطقة المارونا سيتي والسكن البديل في مشروع المرسوم التشريعي ٦٦ لعام ٢٠١٢، مؤكداً ضرورة توسيع جبهات العمل ومواصلة الدعم الحكومي للمشروع وتقديم التسهيلات اللازمة لتذليل المعوقات وإنجازه وفق البرامج الزمنية المحددة.

وبخصوص الاستجابة لجائحة كورونا قدم وزير الصحة عرضاً عن واقع الإصابات في المحافظات، مؤكداً استمرار العمل لزيادة عدد ملتقي اللقاح، الأمر الذي سيؤدي إلى التخفيف من الضغط على المشافي وغرف العناية وخفض معدلات الإصابة، ودعا المجلس الوزارات إلى تكثيف عمليات إعطاء اللقاح للعاملين في الإدارات المركزية والفرعية وتشجيع المواطنين على تلقي اللقاح.

إلى ذلك قدم وزير الإدارة المحلية والبيئة مذكرة حول مؤشرات الأداء في المدن الصناعية تضمنت أعداد المعامل والمنشآت الصناعية والعاملين فيها وقيمة الإنتاج والطاقة التشغيلية ومختلف المؤشرات الإنتاجية والاستثمارية والمالية والصعوبات التي تعترض العمل ومقترحات المعالجة وقيم الإنفاق على البنى التحتية وخطط التوسع فيها، إضافة إلى دور تلك المدن في تأمين البيئة الاستثمارية للمشروعات الصناعية والحرفية واستقطاب العديد من الاستثمارات وتوفير أكثر من ١٣٠ ألف فرصة عمل حتى الآن.

وأكد المجلس الاستمرار في تقديم الدعم للمدن الصناعية بما يضمن تحقيق قيمة مضافة للصناعة الوطنية ويخفف من فاتورة الاستيراد وتأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد بالتوازي مع استمرار توفير الحوافز والتسهيلات للمستثمرين في تلك المدن.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الناظم للصيد البري بما ينسجم مع التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة وبما يضمن الاستثمار الوطني المنظم لمكونات التنوع الحيوي والتنمية واستدامة الموارد الطبيعية البرية ودرء خطر انقراضها.

ووافق المجلس على اعتبار جميع الوحدات الإدارية في المحافظات ذات صفة سياحية وتنموية وذلك بهدف تقديم الدعم الممكن لهذه الوحدات، كما وافق على تنفيذ عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية.

وفي تصريحات للصحفيين عقب الجلسة قال وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف: إن مؤشرات المدن الصناعية في عدرا وحسياء والشيخ نجار تظهر الإقبال على الاستثمار في هذه المدن والأرقام التي تحققت فيها تشكل «نقطة مضيئة بالاستثمار في سورية» حيث نتحدث اليوم عن ١١ ألف مقسم خصص للمستثمرين منها ٤٢٠٠ مقسم قيد البناء بتزايد سنوي يصل إلى ١٧٥ مقسماً تدخل في طور البناء.

وأوضح وزير الإدارة المحلية والبيئة أن المقاسم المنتجة تبلغ ٢٦٠٠ حالياً حيث زادت عن العام الماضي ١١٧ معملاً ووصل حجم الاستثمارات في هذه المدن إلى ١٢٥٧ مليار ليرة سورية بشكل تراكمي وبلغت فرص العمل فيها ١٣٠ ألفاً، بينما بلغ الإنفاق على البنى التحتية ٨٦ مليار ليرة وتحققت إيرادات ١٢٢ مليار ليرة.

وأكد مخلوف أن كل المؤشرات تظهر أن المدن الصناعية تشكل بيئة خصبة للاستثمار من خلال الإجراءات المبسطة والدعم الذي تتلقاه من الدولة سواء من الخطط الاستثمارية أم من لجنة إعادة الإعمار أو من المرسوم ٣٧ لعام ٢٠١٥، فكلها مصادر تضاف إلى الإيرادات التي تتحقق نتيجة الاكتتاب والتخصيص لتشكل عامل دعم لتطوير البنى التحتية والتوسع فيها.

ولفت إلى التفكير حالياً بدراسة التوسع في المدن الصناعية وخصوصاً أن التخصيص في الشيخ نجار بلغ ٨٠ بالمئة من المقاسم المخصصة للصناعة وتجاوز في عدرا ٧٥ بالمئة وقارب الـ٧٠ بالمئة في حسياء، موضحاً أن هذه المدن تحوي مقاسم حرفية ويجري العمل على أن تتكامل هذه الحرف مع الصناعات وارتباطها مع بعض مهم وخصوصاً ما يسمى «العناقيد الصناعية» حيث يوجد أكثر من ٤٦٠٠ مقسم في عدرا وأكثر من ٢٧٠٠ في حسياء كمقاسم حرفية لصناعات صغيرة تكون رديفاً للمعامل الكبيرة أو مستفيدة من منتجات المعامل الكبيرة لتشكل بيئة صناعية مهمة جداً.

وأكد مخلوف أن الكثير من التسهيلات اتخذتها الحكومة لصناعات بدائل المستوردات منها التخصيص بأولوية من دون أي تأخير لهذه الصناعات وتأجيل دفع القسط الأول إلى ما بعد الإنتاج وتقسيط قيمة المقسم إلى ٢٠ سنة، وأيضاً بموضوع الطاقات المتجددة جهزت مقاسم خاصة في محيط المدن الصناعية الثلاث وبدأ تسليم بعض المقاسم للمستثمرين في قطاع الطاقات المتجددة ونشهد تطوراً دائماً في تبسيط الإجراءات من خلال النافذة الواحدة التي لا تكلف المستثمر أكثر من ساعات للحصول على مقسم اكتتب عليه وتخصص به.

لماذا لا يتقدم التجار لمناقصات الحكومة؟!

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: المناقصات الداخلية تستوجب أن تكون المواد مستوردة مسبقاً أو منتجة محلياً

محمد راكان مصطفى

شهد العديد من القطاعات انقطاع الكثير من المواد في الجهات العامة، كان آخرها غياب مستلزمات طبية من مشافي القطاع العام والمشافي الجامعية.

«الوطن» تابعت الموضوع مع بعض الجهات العامة ليتبين أن السبب في نقص التوريدات امتناع الموردين من التقدم إلى كثير من المناقصات التي تعلن لاستجرار المواد على الرغم من تكرار الإعلانَ لأكثر من مرة، وبمتابعة الموضوع للوقوف على أسباب إحجام التجار عن التقدم لتوريد احتياجات هذه الجهات، أعاد بعضهم السبب إلى وجود صعوبات في عملية الاستيراد، وأن الإجراءات طويلة ومعقدة مهما كانت قيمة المواد المراد استيرادها.

وأشار كتاب حصلت «الوطن» على نسخة منه موجهة إلى إحدى الجهات العامة تعرض فيه الصعوبات في عملية التوريد، إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لم تلحظ في نظم الاستيراد الفواتير ذات القيمة المنخفضة، رغم أنه في بعض الحالات قيمة المواد تتراوح بين ٥٠ إلى ٢٠٠٠ دولار، وعلى الرغم من ذلك تحتاج عملية الاستيراد إلى مدة زمنية تتجاوز ٨ أسابيع وقد تصل إلى ١٢ أسبوعاً تقريباً.

وأوضحت الشكاوى أن المستورد يحتاج إلى كم كبير من الورقيات، (فاتورة شركة، براءة ذمة مالية، براءة ذمة تأمينات، سجل تجاري، غرفة تجارة، لا حكم عليه.....)، تبدأ بعدها مرحلة جديدة بدايتها تقديم طلب الإجازة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتي في حالة التوريد للجهات العامة تحتاج إلى موافقة هذه الجهات وذلك يحتاج إلى عمل يصل من ١٥ إلى ٢٠ يوماً لتمنح الإجازة من وزارة الاقتصاد.

حيث تبدأ مرحلة التمويل عبر تسديد قيمة المواد عبر الجهات الرسمية (مكتب الحوالات والصرافة) كما يتم تسديد قيمة الفاتورة بالليرة السورية بسعر السوق السوداء، ويتم تسليم نسخة عن الإجازة والفاتورة لإجراء عملية التمويل التي تحتاج من ٤ إلى ٦ أسابيع لوصول الحوالة للطرف المصدر، وبعد وصول المبلغ تقوم الشركة ببدء عملية الإنتاج والتصدير والتي تحتاج إلى ٣ أسابيع كحد أدنى، وبعد شحن المواد (جواً أو بحراً) واختيار العينات عبر المنافذ الحدودية، ويحتاج هذا الإجراء أسبوعاً ويترتب عليه تكلفة مرتفعة نسبياً حسب حجم المواد وقيمتها (رسوم جمركية وأجور شحن).

ورأى المورد في كتابه أن الحل يتم في حال كانت قيمة المواد أقل من ٢٠٠٠ دولار وأن تعفى من الإجراءات الطويلة، ويتم الاكتفاء بالحصول على تصفية جمركية نظامية والإعفاء من إجراء مكاتب التحويل على أن يقدم المستورد فواتير أصلية ومصدقة من وزارة الخارجية أصولاً، مرفقة بالوثائق التجارية اللازمة، وفي حال كانت قيمة المواد الموردة تتجاوز ٢٠٠٠ دولار تقوم وزارة الاقتصاد بالإيعاز إلى جميع الجهات الحكومية عند إعلان أي مناقصة بلحظ تحديد فترة التوريد لتغطية فترة الاستيراد، وبالتالي إعطاء الشركة المستوردة نحو ١٢٠ يوماً، على اعتبار أن جميع الشركات العالمية ترفض القيام بأي توريد من دون قبض الفاتورة.

مشاكل تعوق الاستيراد

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدى اللحام أكد وجود مشاكل تعوق عملية الاستيراد، مؤكداً ضرورة تقديم التسهيلات اللازمة وانسياب السلع إلى الأسواق المحلية.

رئيس الاتحاد شدد في حديثه لـ«الوطن» على ضرورة فتح المجال أمام التجار للاستيراد وخاصة أن التجار بدأت مخازنهم تفرغ من المواد، ورأى أن استيراد المواد سيسهم بتوفير احتياجات السوق، وستؤدي زيادة العرض بالضرورة إلى انخفاض الأسعار.

اللحام لفت إلى تقدير التجار للواقع الاقتصادي الذي تمر به البلاد، وسياسة الحكومة في إدارة المتوافر من القطع الأجنبي وتحويله إلى الأماكن الأكثر حاجة، ولكن من الضروري بالتوازي مع ذلك تقديم التسهيلات للتجار لتأمين الاحتياجات من السلع، ومن المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الممكن تصديرها والمساهمة في إدخال القطع الأجنبي.

واعتبر اللحام أن القرارات الاقتصادية غير المدروسة تسهم في إعاقة العملية الاقتصادية، علما أن الحل للوضع الحالي هو بالدعم الحقيقي للإنتاج، والنشاط الاستثماري والتجاري.

تأخر مؤقت

وزير الاقتصاد سامر الخليل أكد أن الوزارة تقدم كامل التسهيلات اللازمة الخاصة بمعاملات الاستيراد والتصدير، موضحاً بأن الوقت اللازم لإصدار الإجازة يقدر بنحو أربعة أيام.

وعن التأخير في منح الإجازات مؤخراً أوضح الخليل أنه كان هناك تأخير في معالجة الطلبات في الأسبوعين الماضيين بسبب دمج مديريتي اقتصاد دمشق وريفها، بهدف تحسين مستوى الأداء، مؤكداً أن الأمور عادت إلى طبيعتها حالياً وخاصة على صعيد منح الموافقات.

وعن شكاوى التجار بالحصول على التمويل من شركات الصرافة ومطالباتهم بضرورة زيادة مدة إجازات الاستيراد، بيّن وزير الاقتصاد أن ذلك وراءه صعوبة التحويلات بسبب الحصار الاقتصادي أحادي الجانب المفروض على سورية، ما يتطلب وقتاً إضافياً لإجراء عمليات التحويل عبر حلقات وسيطة، وأضاف: بالنسبة لتمديد مدة الإجازة فلا يوجد أي مانع قانوني في حال موافقة اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء على ذلك، والموضوع يمكن أن يكون مطروحاً للدراسة من اللجنة لاتخاذ الإجراء المناسب.

أما ما يخص عزوف بعض التجار عن التقدم لمناقصات القطاع العام لعدم تناسب المهل القانونية للمناقصات مع إجراءات الاستيراد وشحن البضائع، بيّن الوزير الخليل، أن التقدم للمناقصات الداخلية يحكمه أحكام وشروط محددة، وأنه يستوجب أن تكون المواد موضوع المناقصة مستوردة في وقت سابق وموجودة في البلاد أو منتجة محلياً، أما الإعلانات الخارجية فتأخذ عادة بالاعتبار مدة التوريد، وعاد ليؤكد استعداد الحكومة لدراسة أي متطلبات من شأنها تسهيل انسياب المواد الضرورية إلى الأسواق المحلية، وتذليل أي عقبات تواجه النشاط الاقتصادي.

اللجنة الاقتصادية ستتخذ الإجراءات لتوفيرها

وزير التموين لـ«الوطن»: شح بالمواد الأساسية في السوق حالياً ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة قليلة

رامز محفوظ

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم في تصريح لـ«الوطن» وجود شح في المواد الأساسية في السوق حالياً، معتبراً أن هذا أدى إلى ارتفاع أسعار وصفها بنسبة قليلة، مبيناً أن اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء ستتخذ العديد من الإجراءات من أجل توفير المواد في السوق.

سالم أوضح وجود شح حالياً في جميع المواد الأساسية وعددها ٣٣ مادة، مبيناً أنه تم رفع قائمة بها إلى اللجنة الاقتصادية لاتخاذ إجراءات لتوفيرها وبأسعار جيدة، مشيراً إلى أن جزءاً من هذه المواد سيتم استيرادها بكميات كبيرة وبأسعار رخيصة.

وبخصوص اللقاء الذي تم مؤخراً مع الفعاليات التجارية بهدف دراسة تكاليف بعض المواد قال سالم: اجتمعنا مع أصحاب مطاعم الفروج الذين اعترضوا على موضوع التكاليف والأسعار، وأضاف سنبحث لهم عن حلول بمطالبهم المحقة، مع التأكيد على الالتزام بمطالب وزارة المالية المحقة.

وقال: إن مطعم الفروج مخصصاته الشهرية ٦٠ أسطوانة غاز في حين لا يحصل على ٤٠ منها بالسعر المدعوم، ما يضطره إلى شراء البقية من السوق السوداء بسعر يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف للأسطوانة الواحدة وهذه التكاليف الزائدة التي يدفعونها لا تظهر لدى وزارة المالية ولا يقومون بخصم هذه التكاليف من الضريبة المفروضة على المطعم إذ إن وزارة المالية لا تقوم بإلغاء تكاليف معينة إلا في حال إظهار فواتير بهذه التكاليف المدفوعة.

وأضاف: نتواصل حالياً مع وزارة النفط من أجل تأمين كميات كافية من الغاز لمطاعم الفروج من أجل تخفيض التكاليف وبالتالي الأسعار.

> أسعار الفروج والشاورما بنشرات الوزارة حالياً أقل من تكلفتهما

ورأى سالم أن سعر الفروج المشوي والشاورما الصادر بنشرات الوزارة حالياً يعتبر أقل من تكلفتهما، ما يستلزم رفع أسعارهما، إلا إذا جاء الحل بتأمين الغاز والمازوت.

ونحن نراقبهما حالياً ونتابع الكميات التي يستلمها المطعم من أسطوانات الغاز ومقدار استهلاكه، إلا أنه وبالوقت نفسه لا نستطيع معاقبتهم بالحبس باعتبار أن تكاليفهم مرتفعة.

وعن الإجراءات التي ستقوم بها وزارة التموين لضبط الأسعار في السوق في ظل الارتفاعات غير المسبوقة واليومية للمواد ومن دون وجود أي مبرر بيّن سالم أن الوزارة تقوم حالياً بمجموعة من الإجراءات لتخفيض تكاليف المواد، قائلاً: ليست كل المواد ترتفع أسعارها وهناك ارتفاع وهمي للأسعار، معتبراً أن بعض التجار يرفعون الأسعار من تلقاء نفسهم خلال الفترة الحالية، مؤكداً أن المواد الغذائية لن تشهد ارتفاعاً جديداً ملحوظاً.

وبالنسبة للمنظفات والمحارم وفوط الأطفال التي تشهد أسعارها ارتفاعاً يومياً بشكل غير مسبوق أكد سالم أن الذين يقومون برفع أسعار هذه المواد ستتم معاقبتهم لعدم وجود أي مبرر لرفع أسعارها حالياً، مشيراً إلى أنه خلال الأسبوع القادم ستتم معالجة هذا الموضوع وسيكون هناك وضع مختلف، مؤكداً أن الذين قاموا برفع أسعار هذه المواد ستتخذ بحقهم عقوبة الحبس.

وأكد بأن دوريات حماية المستهلك سوف لن تقوم باستهداف محال بيع المفرق إنما التركيز سيكون على المصانع المختصة بصناعة المنظفات والمحارم، وهناك تكثيف لدوريات حماية المستهلك خلال الفترة الحالية.

سالم رأى أنه عندما قامت وزارة الصناعة برفع أسعار المياه نتيجة لارتفاع التكاليف اتخذ الكثير من الصناعيين الذين يعملون بالمنظفات والمحارم هذا الأمر ذريعة لرفع الأسعار، معتبرين أن تكاليف التصنيع ارتفعت بعد رفع سعر المياه لكن في الواقع لم ترتفع تكاليف التصنيع.

مفاجأة.. لدينا قانون يمنح لجنة الجيران ١٠ بالمئة من قيمة العقار عند البيع و٥ بالمئة عند التأجير!!

هيثم يحيى محمد

تبرز أهمية وجود لجان لشاغلي الأبنية في المدن بشكل خاص والوحدات الإدارية بشكل عام من كونها تشكل إطاراً قانونياً لتعاون شاغلي البناء الطابقي في الحفاظ على الأجزاء المشتركة فيه وصيانتها وإدارتها واستثمارها. لكن رغم أن قانون هيئات الشاغلين رقم ٥٥ صدر في عام ٢٠٠٢ نجد أن الأبنية التي انتخب شاغلوها لجاناً لإدارتها وفق القانون مازالت قليلة لأسباب مختلفة ويبدو أن صدور قانون البيوع العقارية الجديد سيقضي على هذه اللجان ويمنع تشكيل المزيد منها.

ففي مدينة طرطوس –على سبيل المثال– بلغ عدد الأبنية المأهولة التي تضم ٨ شقق أو أكثر حوالي ٣٥٠٠ بناء وعدد اللجان المشكلة في تلك الأبنية بموجب القانون ٥٥ لعام ٢٠٠٢ هو ٥٣٥ لجنة فقط وهي تشكل نحو ١٥ بالمئة من العدد الإجمالي وهذه النسبة منخفضة، والأمر ينطبق على أغلب المدن ويبدو أن هذا الموضوع مرتبط بالثقافة المجتمعية وثقافة العمل الجماعي وبالتالي عدم رغبة بعض الشاغلين بالتعاون مع جيرانهم وعدم اتفاق بعضهم الآخر على آلية العمل في إدارة البناء كما أن بعض الشاغلين يرى أن هناك مشقة في تطبيق القانون مع العلم أن ذلك لا يكلف الشاغلين إلا قليلاً جداً من وقتهم وجهدهم.

هذا الواقع سوف يزداد سوءاً مع صدور قانون البيوع العقارية الجديد وفي هذا المجال تلقت «الوطن» شكوى من بعض المواطنين الشاغلين في عدة أبنية بطرطوس جاء فيها تعرضهم لمشكلات من لجان البناء، فهذه اللجان ما زالت تعمل على القانون ٥٥ لعام ٢٠٠٢ الذي أعطاها الحق بتحصيل ١٠ بالمئة من قيمة العقار المالية عند البيع و٥ بالمئة عند التأجير ومع صدور القانون ١٥ لعام ٢٠٢١ واعتماد القيم الرائجة للعقارات أصبحت هذه النسبة عالية جداً وتفوق حتى نسبة المالية التي تبلغ ١ بالمئة للسكن و٣ بالمئة للعقار التجاري والمصالح العقارية تستوفي ١ بالألف فتخيلوا أن لجنة البناء يحق لها أن تستوفي رسم عشرة أضعاف المالية وتخيلوا ما يتعرض له المواطن من سمسرة ومزايدات مع هذه اللجان، علماً أن مجلس مدينة طرطوس وجه كتباً منذ أكثر من شهرين من أجل تخفيض النسبة لكن ما من مجيب.

مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان نديم حسن رد على هذه الشكوى قائلاً: الموضوع مهم جداً وقد كانت مدينة طرطوس أول من تنبه لهذا الأمر حيث بدأت المشكلة بالظهور عند صدور قانون البيوع العقارية رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ عبر لجان شاغلي الأبنية تعمل بموجب قانون هيئات شاغلي الأبنية رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٢ حيث نص هذا النظام الداخلي بالمادة ٢٧ منه على ما يلي (احتياطات مختلفة: يكون احتياطي عام تحدد نسبته بقرار من الهيئة من كل النفقات المشتركة السنوية المقدرة للشقة ويصدق من الوحدة الإدارية على الوقائع في حال التأجير لمواطن عربي سوري ومن هو في حكمه، والتأجير لمواطن غير عربي سوري ومن هو في حكمه، وبيع الشقة ويستوفى من البائع، ومثل قيمة الضرر الناتج عن التخريب الذي يحدثه أحد الشاغلين بالأقسام المشتركة بسبب منه أو من أولاده أو من زواره وأولادهم بقرار يصدر عن اللجنة).

وتحدد الاحتياطات المختلفة المنصوص عنها في البند 1و٢ و٣ من هذه المادة التي تتناول حالتي البيع والتأجير بنسبة ١٠ بالمئة من قيمة التقدير المالي للشقق لدى تطبيق قانون البيوع العقارية الجديد فسابقاً كان التقدير المالي لأحسن شقة في المدينة حوالي ١٠٠ ألف ليرة سورية والـ١٠ بالمئة تشكل ١٠ آلاف ليرة وبالتالي لا مشكلة، أما اليوم فأصبح التقدير المالي للشقق يتراوح بين ١٠٠ مليون وصولاً إلى ٢٥٠ مليوناً وبالتالي نسبة ١٠ بالمئة تصبح بين ١٠ ملايين وقد تصل إلى ٢٥ مليوناً، لذلك قمنا كمدينة باقتراح تعديل هذا البند من التعليمات ليتماشى مع القيم التقديرية الجديدة للشقق، لأن هذا الأمر سيؤثر سلباً في تشكيل لجان شاغلي الأبنية وسيؤدي إلى إحجام الشاغلين ولاسيما أن القانون ٥٥ لعام ٢٠٠٢ اختياري وليس إلزامياً لجهة تشكيل هذه اللجان.